الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاق الضمان المبرم في 29 فيفري 2012

بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية

والخاص بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير

للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المعالجة

(2012 / 16)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 22 / 05 / 2012

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،

* اتفاقية الضمان.

تاريخ انتهاء الأشغال : 10 / 07 / 2012

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان مقررة اللجنة : السيدة لبنى الجريبي

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه المقرر المساعد الأول: السيد المعز بالحاج رحومه

المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الرحوي

نظـــر اللجـــــان

لجنة البنية الأساسية والبيئة	لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية	لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجان : 22 ماي 2012			
جلسات اللجنة : 07 جوان 2012 القرار: دعوة خبراء من الديوان ومسؤولين من الحكومة 5 جويلية 2012 القرار : الموافقة بأغلبية الأصوات تاريخ إنهاء الأشغال : 05 جويلية 2012 رئيس اللجنة : أحمد الخصخوصي المقـــررة : سلمى صرصوط	جلسة اللجنة : 07 جوان 2012 القرار : الموافقة تاريخ إنهاء الأشغال : 07 جوان 2012 رئيس اللجنة : معـــز كمـــون المقرر : عبد العزيز القطي	جلسة اللجنة : 05 جوان 2012 القرار : الموافقة تاريخ إنهـــاء الأشغـــال : 05 جوان 2012 رئيسة اللجنة : سعاد عبد الرحيم المقرر : إيـــــاد الدهماني	جلسة اللجنة : 06 جوان 2012 القرار : الموافقة بأغلبية الأصوات تاريخ إنهـــاء الأشغـــال : 06 جوان 2012 رئيس اللجنة : الفرجاني دغمان المقررة : لبنى الحريبي

أولا ــ تقديم المشروع:

يعدّ من أهداف المرحلة المقبلة تحسين نوعية المياه المعالجة طبقا للمواصفات الصحية، وتوفير هذا النوع من المياه خاصة للأراضي الفلاحية حفاظا على ثروتنا المائية الصالحة للشرب وتوفيرا لمنتوجات فلاحية ذات جودة ولكميات تغطي حاجيات المواطنين وتنعش الدورة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تضمن الدولة التونسية القرض المسند من البنك الإفريقي للتنمية لفائدة الديوان الوطني للتطهير بقيمة 32,45 مليون أورو أي حوالي 65 م.د.ت، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المعالجة.

ويشمل هذا المشروع 30 محطة تطهير موزعة على 17 ولاية بكامل تراب الجمهورية ممّا يمكّن من ريّ حوالي 5 آلاف هكتار من الأراضي الفلاحية الإضافية بالمياه المعالجة .

وتبلغ الكلفة الجملية للمشروع من تَهذيبٍ لمنشآت معالجة المياه واقتناء معدّات وأنظمة مراقبة وتحكّم عن بعد وتدعيم قدرات الديوان في مجال الدراسات حوالي 74 م.د.ت وبالتالي تمثل الموارد الذاتية فيه قرابة الـ 9 م.د.ت.

وسيسدّد هذا القرض على 20 سنة منها 5 سنوات إمهال بنسبة فائدة تعتمد اليوريبور 6 أشهر (والذي يُعرف أيضاً باسم سعر العرض بين البنوك الأوروبية، وهو السعر الذي تقوم البنوك عنده باستدانة النقود من بنوك أخرى) يضاف إليها هامش متغير مع إمكانية تثبيت نسبة الفائدة الأساسي اليوريبور بطلب من الديوان الوطني للتطهير.

ثانيا ــ أعمال اللجنة وتوصياتها:

اجتمعت اللجنة يوم 06 جوان 2012، وتدارست جوانب هذا المشروع، وتبيّن لها أنه يهدف إلى معالجة المياه المستعملة قصد توجيهها للقطاع الفلاحي من جهة والقطاع السياحي من جهة أخرى وذلك من خلال استعمال هذه النوعية من المياه في ريّ الأراضي الفلاحية وسقي ملاعب الغولف عوضا عن إهدار المياه الصالحة للشرب لهذا الغرض.

هذا وقد دار نقاش هام حول المفاضلة بين ايجابيات وسلبيات تثبيت هامش الربح لليوريبور.

وأوصى أعضاء اللجنة بتحديد الأولويات في صرف القروض التي من شأنها إثقال كاهل الشعب ممّا يوجب توجيهها إلى كل ما هو ضروري.

كما لاحظ أعضاء اللجنة تداخل عمل الديوان الوطني للتطهير مع العمل البلدي، وأوصوا باتخاذ التدابير اللازمة لتحديد مسؤوليات الديوان الوطني للتطهير.

وتم التطرق لغياب عنصر استراتيجي يتمثل في تثمين الرواسب والحمأة قصد خلق موارد للطاقات المتجددة أو بالأحرى Biomasse أو Méthanisation .

وأشار الأعضاء إلى وجوب استشراف رؤية واضحة تأخذ بعين الاعتبار المشروع البحثي المتعلق بالمضادات الحيوية وتوزيعها تفاديا لأثارها السلبية في الجانب الصحي.

كما أكد أعضاء اللجنة ضرورة دعم قدرات الديوان الوطني للتطهير بآليات مخبرية دقيقة.

وشددوا على أهمية التثبت عند معالجة المياه المستعملة للحد من انعكاساتها السلبية.

ثالثا ــ قرار اللجنة:

تمّت الموافقة على المشروع بأغلبية الأصوات.

رئيس اللجنة	المقررة
الفرجاني دغمان	لبنى الجريبي

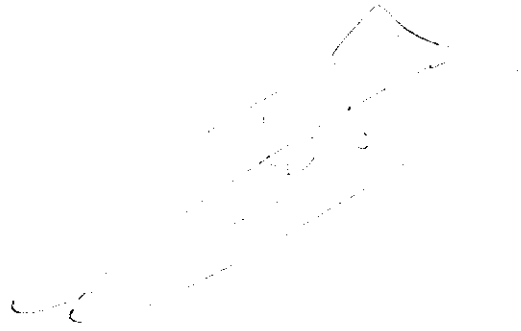

المجلس الوطني التأسيسي

اللجان التشريعية

لجنة البيئة و البنية الأساسية

تقرير حول مشروع القانون عدد 2012/16

درست اللجنة هذا المشروع في جلستين

الجلسة الأولى: لاحظت اللجنة عدم كفاية المعلومات التي قدمت في وثيقة العمل حول المشروع و خاصة:

- ✓ من حيث الولايات المنتفعة بالمياه المعالجة إذ لم يتسع المشروع ليشمل بعض الجهات المحرومة مثل ولاية قفصة.
- ✓ من حيث الحاجة إلى الإقتراض و عدم إمكانية توفير التمويل الذاتي من ديوان التطهير.
- ✓ من حيث الإلتجاء إلى البنك الإفريقي للتنمية بنسبة فائض هامة.

لذلك قررت اللجنة دعوة خبراء من ديوان التطهير و مسؤولين من الحكومة للإستفسار حول المشروع.

الجلسة الثانية: 5 جويلية 2012

تمت بحضور وزيرة البيئة و الرئيس المدير العام لديوان التطهير اللذان قدما نظرة شاملة حول مهام ديوان التطهير و رؤية وزارة البيئة و أكدا على أهمية المشروع من حيث الجانب الصحي و المساهمة في جودة العيش و من حيث الجانب الإقتصادي بتوفير مصادر غير تقليدية للمياه تستعمل في الفلاحة و في ري ملاعب القولف.

و أكد الرئيس المدير العام لديوان التطهير أن القروض تدرس من قبل وكالة التمويل و التعاون الدولي و أننا نتجه إلى الكثير من البنوك العالمية للتنمية.

إتجه رأي أغلب أعضاء اللجنة إلى الموافقة على القرض مع رفع توصيات أما الذين رفضوا المشروع فعلى خلفية خطورة إنعكاسات المياه المعالجة على التربة و على المنتوجات الفلاحية وبالتالي على صحة المواطنين الذين يستهلكونها.

التوصيات:

- ✓ ضرورة العدل في توزيع المياه على المناطق
- ✓ الجدية و التثبت عند المعالجة الصحية للمياه المستعملة للحد من إنعكاساتها السلبية
- ✓ مراقبة قنوات تصريف القرض قطعا لإمكانية الفساد.
- ✓ مراجعة الفائض الذي ينتهي بعد 20 سنة إلى 1/3 قيمة القرض .
- ✓ السعي إلى الحد من التداين الخارجي.

قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين.

مقررة اللجنة

سلمى صرصوط

2012 / 16
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
22 ماى 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

مشروع قانون 2012/ 3

يتعلق بالمصادقة على اتفاق الضمان المبرم في 29 فيفري 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المعالجة.

الفصل الوحيد :

تمت المصادقة على اتفاق الضمان الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 29 فيفري 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير والبالغ اثنين وثلاثين مليون واربع مائة وخمسين ألف (32.450.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المعالجة.